٢ و٢٣/٧/١٩٨٩). كما قامت قوات الاحتلال بتحطيم البسطات الجوّالة في ساحة الصيدلة، في قلقيلية، في ١٥ تموز (يوليو)، سعياً الى اخلائها وارهاب المواطنين. وهذه الحادثة تعكس الحالة النفسية لدى الجنود وفقدان الاعصاب والخيارات لدى قادتهم.

الى ذلك، ادت حالة العجز عن كسر شوكة المقاومة الى دفع سياسة الجيش المركزية نحو المزيد من التعسف الجماعي، بل وصل الامر حدّاً دفع جمعية الصليب الاحمر الدولي الى اتخاذ خطوة غير معهودة، ابداً، لديه، ألا وهي تقديم شكوى رسمية الى رئيس الوزراء الاسرائيلي، اسحق شامير، في ٢٣ حزيران (يونيو)، تتضمّن قائمة بانتهاكات حقوق المواطنين وسلامتهم (**الحياة**، ٢٤ - ٢٥/٦/١٩٨٩). أمّا حول تصرفات الجنود، فقد واصلوا اطلاق النار على خزانات المياه المنزلية واتلافها، في ٢٣ حزيران (يونيو)، عند اقتحام الزبابدة، وهو اسلوب بات معهوداً (**فلسطين الثورة**، ٢/٧/١٩٨٩). كما تعرّضت قرى عدة لانقطاع مياه الشفة نهائياً، بسبب حصار الجيش المتعمد، ومنها كفر صور والراس اللتان عانتا من الانقطاع لمدة ٤٧ يوماً متواصلاً حتى ١٥ تموز (يوليو)، فيما عانت كفر جمّال من قطع المياه عنها لمدة ١٧ يوماً حتى التاريخ عينه، ولا يزال مستمراً (**المصدر نفسه**، ٢٣/٧/١٩٨٩).

أمّا تضارب الاساليب الاسرائيلية المتبعة، وتبدّلها المستمر، فقد تأكد خلال الفترة بين ١٦ حزيران (يونيو) و١٥ تموز (يوليو). وأوضح مثال على ذلك، هو خضوع القيادة الاسرائيلية للامر الواقع من خلال قراراها السماح باعادة فتح المدارس الفلسطينية ومزاولة النشاط فيها، بعد ان فشلت، تماماً، في الحصول على شروط مسبقة كانت تطلبها، كالتعهد بتخفيف وتيرة الانتفاضة، او عدم اشتراك التلاميذ في التظاهرات. وقد صدر القرار بهذا المعنى عن وزير الدفاع، اسحق رابين، ورئيس هيئة الاركان، دان شومرون، في ١٢ تموز (يوليو)، على ان يبدأ التنفيذ بتاريخ ١٥ منه (**انترناشونال هيرالد تريبيون**، ١٣/٧/١٩٨٩). كما لجأ العدو، مجدداً، الى فرض نظام منع السفر على المواطنين من قرى معيّنة الى الخارج، كعقاب جماعي، ولارغامهم على قبول القرارات الاسرائيلية، كما حدث لأهالي عين عريك (**فلسطين الثورة**، ٢/٧/١٩٨٩). وتمّ منع حجاج طولكرم من مغادرة الضفة الفلسطينية، في ٢١ حزيران (يونيو)، وبعدهم حجاج باقة الشرقية، في ٢٣ منه. غير ان مفعول هذا الاسلوب بات ضعيفاً، خاصة وان سلطات الاحتلال قد قلّصت عدد الذين يعبرون جسر نهر الاردن يومياً الى النصف (**الحياة**، ٣٠/٦/١٩٨٩)، وبذلك صار تقييد السفر يؤثر على الجميع دون تمييز.

هذا، وظهر تضارب وجهات النظر لدى الحكومة، في ٢٥ حزيران (يونيو)، حين طالب رابين باقرار فكرة الابعاد دون افساح في المجال لحق الطعن والاستئناف، وتمديد فترة الاعتقال الاداري من ستة شهور الى سنة، واتاحة هدم المنازل قبل الطعن (**المصدر نفسه**، ٢٧/٦/١٩٨٩). وقد طرح الوزير مريدور الدعوة الى تنفيذ المزيد من أعمال الابعاد، معترضاً على اكتفاء رابين بعدد أقل (**انترناشونال هيرالد تربيون**، ٢٧/٦/١٩٨٩)، فكانت النتيجة تعليق الموضوع، علماً بأن المحكمة العليا عادت، في نهاية تموز (يوليو)، ووضعت قيوداً على تدمير المنازل دون اعطاء انذار كافٍ، فيما اباحت الهدم تنفيذاً للعمليات العسكرية (**المصدر نفسه**، ٣١/٧/١٩٨٩)، ممّا يكشف مدى التردد ازاء بعض السياسات، بل واصدار قرارات تتيح تبنّي اجراءات متناقضة، مما سيخلق المزيد من الارباك. وابرز مثال على نتائج افلاس السياسات السابقة، اصدار قرار حكومي، في ١٨ حزيران (يونيو)، يقضي بحظر العضوية في حركة «حماس»، و«الجهاد الاسلامي»، و«حزب الله»، وبفرض عقوبة تصل عشر سنوات سجن، بعد ان فشلت الحكومة في احتواء تلك القوى، او شق الصف الوطني (**الحياة**، ١٩/٦/١٩٨٩). وقد اصدرت السلطات، لاحقاً، التفاصيل عن وجود جهاز عسكري تابع لـ «حماس»، يملك ترسانة من الاسلحة الخفيفة.

وأخيراً، وقع الجيش الاسرائيلي، مجدداً، في المأزق الدائم، والناتج عن البحث عن الاساليب الكفيلة بقمع الانتفاضة، من جهة، وتقليص كلفة ذلك على الجيش والاقتصاد، من الجهة الاخرى. وسعى، بداية، كالعادة، الى ايجاد حل جزئي في نقل الضباط. فبعد استقالة قائد المنطقة الوسطى،